Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 71, Part (2): 207-222
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.71.2.11

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

Analysis and measurement of the impact of investment spending and cash credit on the output of the manufacturing industry in the Iraqi economy for the period (2006-2022)

Musab Abdel-Aali Thamer Hussein*
College of Administration and Economics/Al-Qurna - The Open College of Education, Al-Qurna Branch

Keywords:
Investment spending, cash credit, manufacturing industry.

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	29 Jun. 2025
Received in revised form	14 Jul. 2025
Accepted	28 Jul. 2025
Available online	30 Sep. 2025

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Musab Abdel-Aali Thamer Hussein
College of Administration and Economics/Al-Qurna - The Open College of Education, Al-Qurna Branch

Abstract: Economic research and studies related to the industrial sector are of great importance, given that this sector represents a key element in economic progress. The aim of this research is to identify the existence of an integrated relationship between some economic variables and the output of the manufacturing sector in the short and long term in Iraq for the period (2006-2022). This is achieved by measuring the magnitude of this impact using an analytical and standard approach, using multiple linear regression using the ARDL methodology. This is achieved through a set of statistical tests, including the Dickey-Fuller test and the Phillips-Perron test, to determine the stationarity of the time series and the degree of integration. The Bounds Test, diagnostic tests, and structural stability tests for model parameters, as well as estimating the error correction parameter and short- and long-term parameters, are also used to clarify the relationship between the indicators of investment spending and monetary credit as independent variables and manufacturing output as the dependent variable.

The results showed a significant weakness in the role of the manufacturing industry in the Iraqi economy due to limited production in this sector. Furthermore, the estimated long-term indicators represented by both investment spending and cash credit demonstrated the inefficiency of these variables in the Iraqi economy, especially in light of the low investment allocations and low cash credit to this sector. Based on the findings, a number of recommendations were presented, including that economic decision-makers work to encourage industrial projects with an export nature, facilitate the process of bank credit for project owners, and encourage attracting investments in many different activities in this sector.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 71, Part (2): 207-222
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.71.2.11

تحليل وقياس اثر الانفاق الاستثماري والائتمان النقدي على ناتج الصناعة التحويلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2006-2022)

مصعب عبد العالي ثامر حسين
كلية الادارة والاقتصاد/القرنة ـ الكلية التربوية المفتوحة فرع القرنة

المستخلص

تحظى البحوث والدراسات الاقتصادية المتعلقة بالقطاع الصناعي بأهمية كبيرة لكون هذا القطاع يمثل عنصر أساسي مهم في التقدم الاقتصادي وإن الهدف من هذا البحث هو التعرف على وجود علاقة تكامل من عدمه بين بعض المتغيرات الاقتصادية وناتج قطاع الصناعة التحويلية في الأجلين القصير والطويل في العراق للمدة (2006-2022)، من خلال قياس حجم هذا الأثر بالاعتماد على المنهج التحليلي والمنهج القياسي من خلال استعمال الانحدار الخطي المتعدد باستخدام منهجية (ARDL) من خلال مجموعة من الاختبارات الاحصائية منها اختبار ديكي فولر واختبار فليبس بيرون من أجل معرفة سكون السلسلة الزمنية وتحديد رتبة التكامل واختبار الحدود (Bounds Test) والاختبارات التشخيصية والاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج وتقدير معلمة تصحيح الخطأ ومعلمات الأجلين القصير والطويل، لتوضيح العلاقة بين مؤشري الانفاق الاستثماري والائتمان النقدي كمتغيرات مستقلة وناتج الصناعة التحويلية كمتغير تابع.

وأظهرت النتائج أن هناك ضعف كبير في دور الصناعة التحويلية في الاقتصاد العراقي جراء محدودية الانتاج في هذا القطاع فضلاً عن أن معالم الأجل الطويل المقدرة المتمثلة بكل من الانفاق الاستثماري والائتمان النقدي أظهرا عدم كفاءة المتغيرين في الاقتصاد العراقي لاسيما في ظل التخصيصات الاستثمارية المنخفضة فضلاً عن الائتمان النقدي المتدني لهذا القطاع. وبناء على الاستنتاجات تم تقديم عدد من التوصيات من بينها على صناع القرار الاقتصادي العمل على تشجيع المشاريع الصناعية ذات الطابع التصديري، وتسهيل عملية الائتمان المصرفي لأصحاب المشاريع، فضلاً عن تشجيع جذب الاستثمارات في العديد من أنشطة هذا القطاع المختلفة.

الكلمات المفتاحية: الانفاق الاستثماري، الائتمان النقدي، الصناعة التحويلية.

المقدمة

يعد قطاع الصناعة التحويلية أحد المرتكزات المهمة في التحولات والتغيرات في هيكل الانتاج العام لأي دولة ما، وقد تنامى الاهتمام به من قبل الاقتصاديين فأدخلت عليه أدوات التحليل الكمي واستخدام أسلوب القياس الاقتصادي ليبين طبيعة وأثر العلاقة بين متغيراته المدروسة وتشخيص المشاكل ليتسنى تعديلها.

إن اخفاق قطاع الصناعة التحويلية في العراق هو بالتأكيد ليس وليد مرحلة معينة بقدر ما هو سلسلة من اخفاقات الدولة التي شهدتها سواء في مراحلها السابقة أو الحالية، ولذا فإن أي محاولة للتفكير حول آليات عمل تنهض بواقع هذا القطاع يتطلب فهم واستيعاب المتغيرات كافة، إذ ما تعرض لهُ قطاع الصناعة التحويلية في العراق من ظروفاً غير اعتيادية نتيجة الاحتلال الأمريكي وما ترتب عليه من آثار أدت إلى تشوه وتخلف هذا القطاع فضلاً عن التقادم التكنولوجي لوسائل الإنتاج عن التقنيات الحديثة، كل هذه الأسباب جعلت منهُ قطاعاً لم يسهم بأي دور إيجابي في عملية التنمية الاقتصادية، إذ إنه وللأسف الشديد لايزال قطاعاً يصيبه الخمول والتدني في نسبة مساهمته في الناتج

المحلي الاجمالي (GDP)، فضلاً عن النسب المتدنية في تشغيل الأيدي العاملة في الوقت الذي يشهده العالم من تطور كبير في مجال الصناعات التحويلية المتنوعة، وهذا ناتج جراء محدودية التمويل وضعف مساهمة قطاع الدولة المصرفي في تمويل هذا القطاع.

لذا جاء بحثنا هذا ليظهر أهمية الوقوف على دراسة حجم الانفاق الاستثماري والائتمان النقدي وبيان مدى أثرهما في ناتج قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2006-2022) بأستخدام أبرز وانسب اساليب القياس الاقتصادي.

المبحث الأول منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث: إن قطاع الصناعة التحويلية في العراق كان من المفترض أن يلعب دوراً مهما في الاقتصاد العراقي إلا أنه مازال يعاني من ضعف الحصول على التمويل المالي سواء من خلال عملية الائتمان النقدي أو من خلال الانفاق الاستثماري المخصص له ضمن موازنات الدولة العامة، ومن ثم يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال المحوري الآتي: هل هناك أثر لمؤشري الانفاق الاستثماري والائتمان النقدي على ناتج الصناعة التحويلية في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث؟

ثانياً. أهمية البحث: تنطلق أهمية البحث من خلال التعرف على وجود علاقة تكامل مشترك من عدمها بين بعض المتغيرات الاقتصادية المتمثلةً بكل من الانفاق الاستثماري والائتمان النقدي على ناتج الصناعة التحويلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2006-2022)، من خلال استخدام أساليب القياس الاقتصادي.

ثالثاً. فرضية البحث: لدراسة الاشكالية تم الاعتماد على الفرضيات الآتية:

1. هناك تأثير معنوي للائتمان النقدي والانفاق الاستثماري على ناتج الصناعة التحويلية في الاقتصاد العراقي خلال سنوات البحث.
2. عدم وجود أثر معنوي للمتغيرات المذكورة انفاً على ناتج الصناعة التحويلية لاقتصاد الدولة العراقية.

رابعاً. هدف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

1. تحليل لأهم مؤشرات الصناعة التحويلية من حيث نسبة اسهامها في الناتج المحلي الإجمالي وتوفيرها فرص العمل، فضلاً عن حجم الانفاق الاستثماري والائتمان النقدي المخصص لهذا القطاع في الاقتصاد العراقي.
2. قياس أثر مؤشري الائتمان النقدي والانفاق الاستثماري على ناتج الصناعة التحويلية في العراق للمدة (2006-2022) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (ARDL).

خامساً. منهج البحث: يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي من خلال تغطية كل ما يتعلق بالائتمان النقدي والانفاق الاستثماري وناتج الصناعة التحويلية، أما المنهج الكمي تم من خلال استخدام الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر الائتمان النقدي والانفاق الاستثماري على ناتج الصناعة التحويلية.

سادساً. حدود البحث: تضمن مجال البحث اتجاهين هما:

1.الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي.

2. الحدود الزمانية: المدة (2006-2022).

المحور الثاني: الإطار النظري لمتغيرات البحث

أولاً. الانفاق الاستثماري والائتمان النقدي.....إطار مفاهيمي

مفهوم الانفاق الاستثماري والائتمان النقدي: يعرف الانفاق الاستثماري على أنه اجمالي ما تقدمه الحكومة من مبالغ مالية لتحقيق نمو قطاعي في الدولة، ومن ثم فأن ضعف هذا الانفاق الاستثماري في موازنات الدولة فضلاً عن أحد أهم صيغ مصادر التمويل الذي يتم عن طريق الائتمان النقدي يعد من أهم التحديات التي تواجه عملية تنمية الدولة الاقتصادية (الكناني، 2018: 19).

إذ يعرف الائتمان النقدي على أنه التسهيلات الائتمانية النقدية والقروض الممنوحة من قبل المصارف لمختلف القطاعات الاقتصادية سواء أكانت هذه القطاعات تجارية أم صناعية لتمكينها من مزاولة انشطتها الانتاجية وتسهيل عمليات الدفع والاستيراد وتلبية كل احتياجات التوسع سواء أكانت قصيرة أم طويلة الأجل (سعيد، 2004: 41).

كما يعرف أيضاً على أنه قابلية الحصول على الأموال في الوقت الحالي مع الالتزام بالتسديد مستقبلاً (الحكيم، 2008: 15). أما عن مكونات الائتمان النقدي فإنه يتكون من أربعة أشكال رئيسة متمثلة بالأوراق التجارية المخصومة، وعمليات السحب على المكشوف، وخصم الأوراق التجارية، والقروض والسلف التي تمثل أكبر الأصول التي تدر عائدا مالياً (الجنابي، ورسلان، 2009: 131). وأخيراً ومن خلال المفاهيم أعلاه نستطيع القول إن عملية الائتمان النقدي ومن خلال المصارف التجارية من الممكن أن يكون لها دوراً مؤثراً في تمويل قطاع الصناعة التحويلية.

ثانياً. الصناعات التحويلية (المفهوم، والأهمية):

1. **مفهوم الصناعات التحويلية**: تعددت المفاهيم الخاصة بالصناعة التحويلية فبعض الدراسات ركزت على أنها مجموعة من الأنشطة الصناعية التي تعمل على اعادة أو معالجة أو انتاج للمواد الأولية المتأتية من الزراعة أو الصناعة الاستخراجية ومن ثم تعد الصناعة ركناً مهماً من أركان الاقتصاد القومي ومن ثم فإن لها القدرة على استيعاب واستقطاب القوى العاملة (الريشاوي، والراوي، 2020: 149-150).

هناك تعريف آخر من قبل الأمم المتحدة للصناعات التحويلية التي عرفتها على أنها التحول الكيميائي أو الميكانيكي العضوية وغير العضوية إلى مواد جديدة أخرى (جبر،2001: 5). ومن ثم يمكننا القول بأن الصناعة التحويلية هي النشاط الذي يقوم في المصانع بتحويل المواد الأولية من الخامات المعدنية أو النباتية أو الحيوانية الى مواد مصنعة أخرى قابلة للاستخدام، وبعبارة أخرى هي تحويل المواد التي لا تصلح للاستخدام المباشر إلى منتجات ذات أهمية يمكن للإنسان الاستفادة منها.

أما من حيث التصنيف فقد تختلف الصناعات التحويلية وفقاً لاختلاف الدول والمنظمات من حيث ظروف هذه الدول الاقتصادية والاجتماعية والمؤشرات المستخدمة في التصنيف، إذ قسمت منظمة العمل الدولي الصناعات التحويلية (الكبيرة) من حيث عدد العمالة على أنها التي يعمل فيها أكثر من (100) عامل فيما قسمت الصناعات (المتوسطة) على أنها الصناعات التي يتراوح عدد العمالة فيها من (10-99)، أما الصناعات (الصغيرة) فهي الصناعات التي يقل عدد العمالة فيها عن (10) عامل (النداوي، 2011: 106).

2. **أهمية الصناعة التحويلية**: يعد قطاع الصناعة التحويلية عنصر أساسي في عملية التنمية الاقتصادية إذ يسهم في تحويل المواد الخام إلى منتجات وسيطة ونهائية الأمر الذي يزيد من القيمة المضافة، فضلاً عن تعزيز نمو الدولة الاقتصادي، ومن ثم من أجل الوقوف على أهمية هذا القطاع ومكانتهُ في اقتصاد الدولة، لابد من معرفة أهميته كقطاع حيوي وكالآتي:

أ. تنويع اقتصاد الدولة القومي من خلال تنويع السلع المصنعة الأمر الذي يؤدي إلى تغيير التركيب السلعي للدخل القومي ومن ثم تنخفض الأهمية النسبية للسلعة كمكون أساسي للدخل (مصطفى، وسانية، 2014: 20).

ب. تصحيح العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وذلك من خلال تغذية السوق المحلية بسلع محلية الصنع، الأمر الذي يؤدي إلى عدم استنزاف عملة الدولة في الاستيرادات (القريشي، 2001: 22).

ج. خلق تشابكات أمامية وخلفية في جميع القطاعات والانشطة الاقتصادية المختلفة (الصيرفي، 2017: 87).

د. تخفيف حدة البطالة من خلال استغلال الأيدي العاملة الأمثل عن طريق خلق فرص عمل واستيعاب الايدي العاملة العاطلة عن العمل.

ه. إن اعتماد الدولة على هكذا قطاع سوف يؤدي الى استغلال المواد الخام المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى عدم استنزافها (المعموري، 2015: 44).

3. **دور الصناعة التحويلية في عملية التنمية الاقتصادية:** يعد قطاع الصناعة التحويلية قطاعاً ريادياً مهما في دفع عجله التنمية الاقتصادية، إذ ما يمتاز به هذا القطاع من مميزات يختلف عن بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط الآتية:

أ. تسهم الصناعة التحويلية في تعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها إلى استثمارات صناعية متنوعة (النديم، 2012: 8).

ب. تسهم في تخصيص الموارد المتوفرة ومن ثم توزيع الانتاج بين قطاعات الدولة الاقتصادية من خلال شبكة من الفروع الاقتصادية الداخلية في اقتصاد الدولة، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق عملية تنمية اقتصادية من خلال زيادة دخول الأفراد (كجه جي، 2002: 33).

ت. تعمل هذه الصناعة على اعادة توزيع الدخول بين الأفراد من خلال رفع نسبة اسهامها في الناتج القومي الاجمالي (يونس، واخرون، 2014: 130).

ث. تساهم في زيادة المعروض السلعي والخدمي الصناعي ورفع مستوى المعيشة (الريشاوي، والراوي، 2020: 150).

المحور الثاني: تحليل واقع قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد العراقي

يمكن التعرف على واقع الصناعة التحويلية في الاقتصاد العراقي من خلال بعض المؤشرات الآتية:

1. **مؤشر نسبة اسهام قطاع الصناعة التحويلية في GDP:** يعد قطاع الصناعة التحويلية من القطاعات الاقتصادية المهمة في اقتصاد الدولة الوطني لما لهُ من دوراً اساسياً في عملية النمو والتنمية الاقتصادية، من خلال رفع مستوى الإنتاج والإنتاجية، فضلاً عن تشغيل الأيدي العاملة ومن ثم المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. ومن أجل الوقوف على أهمية هذا القطاع ومكانتهُ في الاقتصاد العراقي، لابد من معرفة أهميتهُ النسبية في GDP، إذ لم نلاحظ ومن خلال بيانات الشكل رقم (1) أي تغير إيجابي من خلال نسبة مساهمتهُ في تكوين(GDP)، وإنما نسب متدنية جدا تتراوح بين أقل نسبة (1.02%)عام 2006، وأعلى نسبة لهُ في عام2012 والبالغة (2.61%) ثم أخذت بعد ذلك بالانخفاض إذ بلغت (1.98%) عام 2022 وهي نسبة منخفضة جداً إذ ماقورنت في دول العالم التي تتراوح من (9-25%) (The World Bank, N/D, 1)، وهذا التدني ناتج عن العديد من الاسباب منها الاستيرادات غير المسبوقة ولمختلف أنواع البضائع فضلاً عن الحروب وما سببتهُ من إغلاق

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 71, Part (2): 207-222
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.71.2.11

الكثير من المصانع نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج فيها، إضافةً لذلك ارتباط الاستثمارات الصناعية بحصيلة ايرادات النفط الخام والخاضعة للتقلبات الداخلية والخارجية باستمرار.

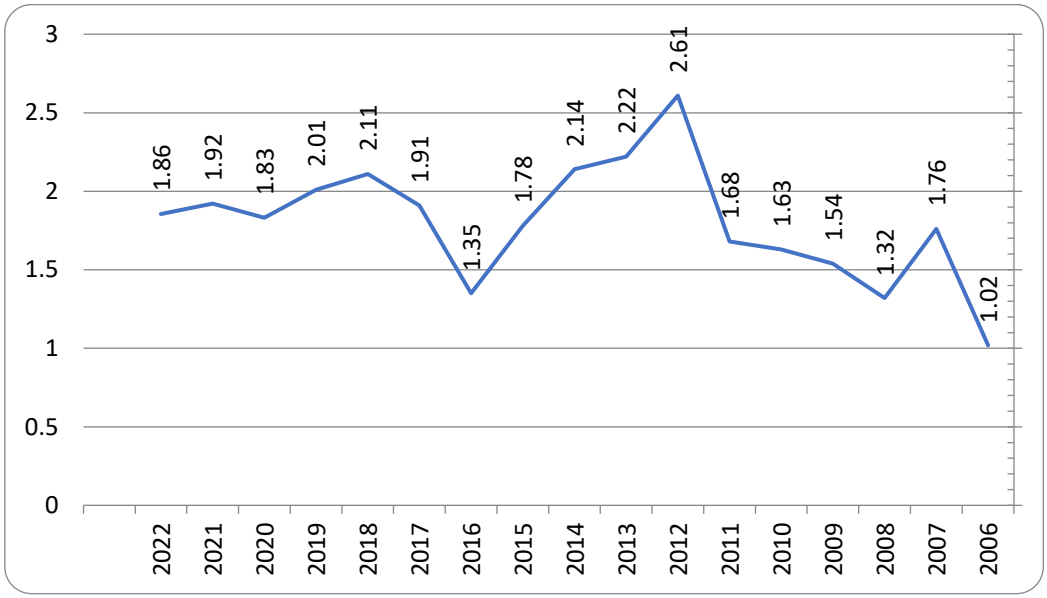

شكل (1): الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2006-2022)

المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط والتعاون الانمائي في العراق، الحسابات القومية، بغداد، للسنوات (2006-2022).

2. **مؤشر عدد المؤسسات الصناعية العاملة في قطاع الصناعة التحويلية ونسبة اسهام العاملين فيها:**

فمن خلال بيانات الجدول رقم (1) نلاحظ إنّ إجمالي إنتاج هذ القطاع بلغ (2792.5) مليار دينار عام 2006، إلا أنه أخذ يتزايد حتى بلغ (9626.9) مليار دينار عام 2013، وصولا إلى (14798.8)مليار دينار عام 2022، على الرغم من تلك الزيادة التي نلاحظها في هذا القطاع إلا أنهُ لا يعتمد عليها في تنويع هيكل الإنتاج للاقتصاد الوطني نتيجة لانخفاض أهميتها النسبية في تكوين (GDP) خلال مدة البحث. أما بالنسبة لأعداد المنشآت الصناعية فقد ارتفعت من (13886) منشأة عام 2006 إلى (27874) منشأة عام 2022.

جدول (1): أعداد المنشآت الصناعية وقيم الانتاج بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2006-2022) (مليون دينار)

السنة	اعداد المنشآت الصغيرة	انتاج المنشآت الصغيرة	اعداد المنشآت المتوسطة	انتاج المنشآت المتوسطة	اعداد المنشآت الكبيرة	انتاج المنشآت الكبيرة	إجمالي الإنتاج	اجمالي المنشآت
2006	11620	1103.7	52	19.5	411	1669.3	2792.5	
2007	13406	1104.3	57	18.4	423	1816.3	2939	13886
2008	13506	1104.3	57	18.4	487	2636.4	3759.1	14050
2009	10289	815.9	51	18.5	495	3716.1	4550.5	10835
2010	11131	1556.1	56	29.1	529	4101.4	5686.6	11716
2011	47281	3896	159	123.1	561	4280.2	8299.3	48001

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.71.2.11

السنة	اعداد المنشآت الصغيرة	انتاج المنشآت الصغيرة	اعداد المنشآت المتوسطة	انتاج المنشآت المتوسطة	اعداد المنشآت الكبيرة	انتاج المنشآت الكبيرة	إجمالي الإنتاج	اجمالي المنشآت
2012	43669	4567	218	187.2	686	4667.1	9421.3	44573
2013	27694	3289	226	240.8	669	6097.1	9626.9	28589
2014	21809	1924	120	115.5	616	4270.7	6310.2	22545
2015	22480	1823	92	83.1	600	5468.1	7374.2	23172
2016	25966	2579	179	142.8	566	4969	7690.8	26711
2017	27856	2016	182	110	551	5998	8124	28589
2018	25747	1939	198	132	600	7191	9262	26545
2019	25747	1939	198	132	600	6294	8365	26545
2020	26247	1751	188	118	682	6294	8163	27117
2021	26772	2589	203	156.5	781	8229	10974.5	27756
2022	26772	2589	250	200.8	852	12009	14798.8	27874

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الصناعي، نتائج الاحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية، للسنوات (2006-2022).

أما نسبة مساهمتهُ في تشغيل الأيدي العاملة والذي يبينها الشكل رقم (2) نلاحظ أيضاً أنّ هناك انخفاضاً تدريجياً حيث كانت نسبة إسهامه(9.56%)عام 2006 ثم تراجعت إلى(8.5%)عام 2008، حتى بدأت بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض حتى بلغت نحو(11.45%) عام 2022.

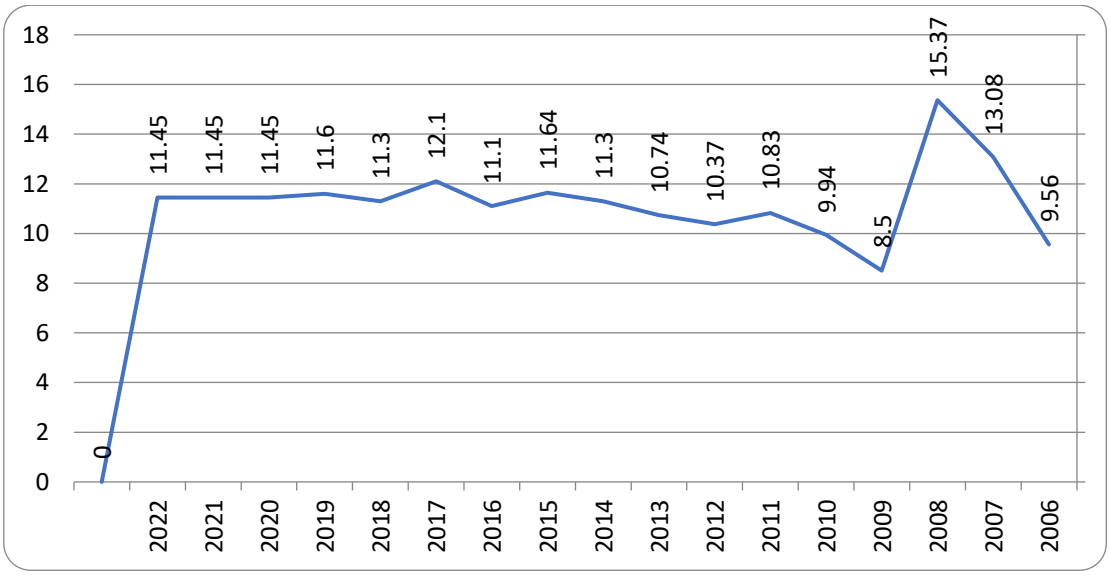

شكل (2): الأهمية النسبية لتشغيل الايدي العاملة في قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد العراقي % للمدة (2006-2022).

المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط والتعاون الانمائي في العراق، الحسابات القومية، بغداد، للسنوات (2006-2022).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 71, Part (2): 207-222
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.71.2.11

3. **مؤشر حجم الانفاق الاستثماري الموجهة لقطاع الصناعة التحويلية:** بعد توضيح أهم المفاهيم النظرية لمتغيرات البحث الاساسية في المحور الأول والتي تعد متغيرات مستقلة سوف يتم الأخذ بها في المحور الثالث كجانب قياسي، سوف نتطرق في هذا المؤشر إلى ما تم تخصيصه ضمن موازنات الدولة العراقية للمدة (2006-2022) من قيم مالية لهذا القطاع من خلال بيانات الشكل رقم (3)، إذ نلاحظ ان نسبة ما تم تخصيصه لقطاع الصناعة التحويلية كانفاق استثماري متدنية جداً وبقيم مالية متذبذبة بأعلى قيمة لها بلغت بنحو(33220) مليار دينار عام 2022،وأدنى قيمة لها في عامي (2007-2009) بنحو(4560-4570) مليار دينار على التوالي، وهذا يبين عدم وجود توجه حقيقي من قبل الدولة بتطوير هذا القطاع كي يسهم بشكل فعال بنمو الناتج غير النفطي.

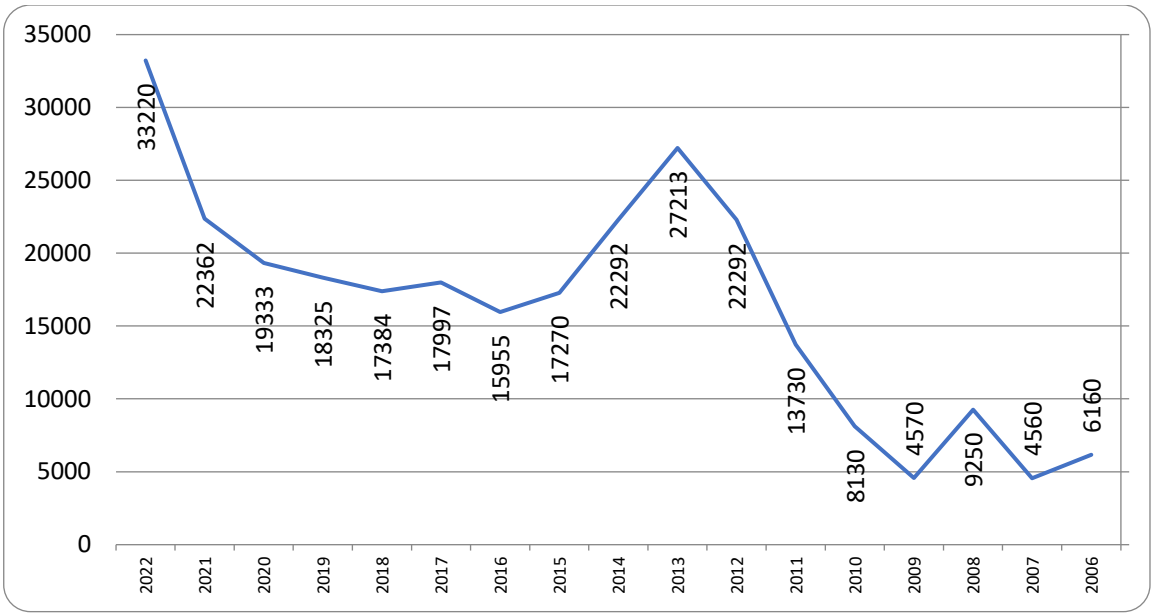

شكل (3): حجم الانفاق الاستثماري الموجهة لقطاع الصناعة التحويلية للمدة (2006-2022) (مليار دينار)

المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية السنوية للمدة (2006-2022)، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.

4. **مؤشر اجمالي الائتمان الممنوح لقطاع الصناعة التحويلية:** من خلال بيانات الجدول رقم (2) نلاحظ مدى ضعف مساهمة قطاع الدولة المصرفي في تمويل هذا القطاع وحجم الخلل الكبير له بمبالغ مالية منخفضة تتراوح بين (212) مليار دينار عام 2006، إلى (2566) مليار دينار عام 2022 وهذه المبالغ المالية تعد متدنية جداً في ظل وجود اقتصاد صناعي مختل البنية التحتية.

جدول (2): هيكل اجمالي قيمة الانتاج للصناعة التحويلية والائتمان الممنوح لها في الاقتصاد العراقي للمدة (2006-2022) (مليار دينار)

السنوات	الائتمان النقدي	قيمة الانتاج الصناعي	السنوات	الائتمان النقدي	قيمة الانتاج الصناعي
2006	212	14732	2015	2396	42347
2007	311	18179	2016	1854	43634
2008	348	26441	2017	1734	58894

السنوات	الائتمان النقدي	قيمة الانتاج الصناعي	السنوات	الائتمان النقدي	قيمة الانتاج الصناعي
2009	414	34112	2018	1787	45096
2010	536	36787	2019	2369	51995
2011	2506	61327	2020	1388	48546
2012	1476	69194	2021	2361	50270
2013	1056	62860	2022	2566	49408
2014	1995	49992			

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية السنوية للمدة (2006-2022)، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.

المحور الثالث: قياس أثر متغيري الانفاق الاستثماري والائتمان النقدي على ناتج الصناعة التحويلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2006-2022)

أولاً. توصيف النموذج: يمكن توصيف النموذج من خلال تعريف متغيرات الدراسة على النحو الآتي: المتغير التابع Dependent variable متمثلاً بناتج الصناعة التحويلية ونرمز له بالرمز y الذي يتم تفسيره بالاعتماد على متغيرات الدراسة المستقلة (Independent variable) الآتية. *الائتمان النقدي (x1)، الانفاق الاستثماري (x2).

تم تحويل السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث من بيانات سنوية إلى بيانات فصلية ربع سنوية للمدة (2006 Q1-2022 Q4) من خلال الاعتماد على طريقة (Litterman)،إذ تم أخذ صيغة اللوغاريتم الطبيعي ومن ثم أصبح عدد المشاهدات (67) مشاهدة.

ثانياً. نتائج استقرار السلاسل الزمنية: تم اختبار استقرارية متغيرات البحث باستخدام برنامج Eviews 9 وذلك باستخدام اختبار ديكي فولر واختبار فليبس بيرون من أجل معرفة سكون السلسلة الزمنية وتحديد رتبة التكامل من خلال نتائج الجدول رقم (3).

جدول (3): نتائج اختبار الاستقرارية (ADF, pp)

اختبار جذر الوحدة (ديكي فولر) UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)				
	At Level	عند المستوى		
		Y	X1	X2
مع With Constant الحد الثابت	t-Statistic	-2.147	-1.9116	-0.6343
	Prob.	0.2275	0.3252	0.8552
		n0	n0	n0
With Constant & Trend مع الحد الثابت والمتجه	t-Statistic	-1.7847	-2.9595	-1.6565
	Prob.	0.7012	0.1513	0.7594
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend بدون الحد الثابت والمتجه	t-Statistic	0.1759	-0.2235	1.0023
	Prob.	0.7341	0.6021	0.9151
		n0	n0	n0

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.71.2.11

	At First Difference		عند الفرق الأول	
		d(Y)	d(X1)	d(X2)
With Constant مع الحد الثابت	t-Statistic	-8.0949	-8.0775	-8.2493
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***
With Constant & Trend مع الحد الثابت والمتجه	t-Statistic	-8.2115	-8.0165	-8.2261
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***
Without Constant & Trend بدون الحد الثابت والمتجه	t-Statistic	-8.0623	-8.0623	-8.0623
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (PP) فليبس بيرون

	At Level	عند المستوى		
		Y	X1	X2
With Constant مع الحد الثابت	t-Statistic	-2.147	-1.9381	-0.6225
	Prob.	0.2275	0.3132	0.8579
		n0	n0	n0
With Constant & Trend مع الحد الثابت والمتجه	t-Statistic	-1.7853	-3.1496	-1.6739
	Prob.	0.7009	0.1036	0.7519
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend بدون الحد الثابت والمتجه	t-Statistic	0.1759	-0.2235	1.0721
	Prob.	0.7341	0.6021	0.9245
		n0	n0	n0
	At First Difference		عند الفرق الأول	
		d(Y)	d(X1)	d(X2)
With Constant مع الحد الثابت	t-Statistic	-8.0949	-8.0775	-8.2516
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***
With Constant & Trend مع الحد الثابت والمتجه	t-Statistic	-8.214	-8.0165	-8.2284
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***
Without Constant & Trend بدون الحد الثابت والمتجه	t-Statistic	-8.0623	-8.0623	-8.0623
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9.

فمن خلال بيانات الجدول رقم (3) نلاحظ أن كل الاختبارات وللمتغيرات أعلاه تؤكد عدم استقرار كل المتغيرات في مستوياتها أي انها تحتوي على جذر وحدة، إلا أنها اصبحت متطابقة بعد أخذ الفرق الأول، الأمر الذي يشير إلى أنها اصبحت متكاملة من الدرجة الأولى لذلك سوف نستخدم طريقة(ARDL).

ثالثاً. تقدير أنموذج البحث باستخدام الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL): بعد اجراء عملية تقدير الانموذج كانت النتائج كالآتي:

1. نلاحظ إن القوة التفسيرية للنموذج المقدر (Adjusted R-squared=0.92) هذا يعني أن المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج المقدر تفسر ما نسبته (92%) من التغيرات في المتغير التابع الناتج الصناعي في الاقتصاد العراقي وإن ما نسبته (2%) من التغيرات يعود إلى المتغير العشوائي Ui.
2. بلغت قيمة f المحتسبة (154.6) وهي معنوية عند مستوى 1% ذات احتمالية (Prob F-statistic=0.000000) أي إن الانموذج المقدر معنوي ومن ثم نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية.
3. من خلال بيانات الجدول رقم (4) ووفقاً لمعيار فترة الابطاء تكون رتب النموذج المختار ARDL(1, 1, 1).
4. بلغت القيمة الاحصائية لاختبار Durbin-Watson stat بنحو (2.12) الأمر الذي يبين أن هذا النموذج لا يعاني من مشكلة الاتباط الذاتي بين البواقي ومن ثم سوف نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

جدول (4): مخرجات تقدير (ARDL) لنموذج البحث للمدة (2006-2022)

Dependent Variable: Y				
Method: ARDL				
Date: 09/09/24 Time: 20:21				
Sample (adjusted): 2006Q2 2022Q4				
Included observations: 67 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): X2 X1				
Fixed regressors: C				
Number of models evalulated: 100				
Selected Model: ARDL(1, 1, 1)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.***
Y(-1)	0.925139	0.053804	17.19456	00000.
X2	0.828802	0.220429	3.759955	0.0004
X2(-1)	-0.96051	0.222994	-4.30733	0.0001
X1	4.353441	1.443511	3.015869	0.0037

X1(-1)	-3.19685	1.479018	-2.16147	0.0346
C	3821.76	1600.24	2.388242	0.0200
R-squared	0.926884	Mean dependent var		45380.96
Adjusted R-squared	0.920891	S.D. dependent var		14441.04
S.E. of regression	4061.732	Akaike info criterion		19.54189
Sum squared resid	1.01E+09	Schwarz criterion		19.73933
Log likelihood	-648.653	Hannan-Quinn criter.		19.62002
F-statistic	154.6586	Durbin-Watson stat		2.121364
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model				
selection.				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9.

رابعاً. اختبار الحدود (Bounds Test): من أجل معرفة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات البحث سوف نعتمد على اختبار (Bounds Test) وكانت نتائجه توضح وجود هذه العلاقة التوازنية في الأجل الطويل وذلك من خلال المقارنة بين قيمة (F-statistics) التي كانت (4.759851) المحتسبة وهي أكبر من القيمة الجدولية الصغرى البالغة (3.17)، وأكبر من القيمة الجدولية العظمى (4.14) عند مستوى معنوية (10%).

جدول (5): نتائج اختبار الحدود F- Bounds Test للأنموذج المقدر خلال سنوات البحث

Test Statistic	Value	k
F-statistic	4.759851	4
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.50%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9.

خامساً. الاختبارات التشخيصية والاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج: بعد الانتهاء من تقدير معلمات النموذج للعلاقة في الأجل الطويل والقصير يجب اجراء الاختبارات التي يمكن من خلالها تقييم النموذج قياسياً.

أ. **اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي بين البواقي (LM Test):** من خلال نتائج الجدول رقم (6) نلاحظ أن انموذج البحث لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي الذاتي بين البواقي، كون مؤشرات القيم الاحصائية كانت غير معنوية وإن Prob. F =0.5883 وهي أكبر من 0.05%.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 71, Part (2): 207-222
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.71.2.11

جدول (6): اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي بين البواقي (LM)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي بين البواقي			
F-statistic	0.535309	Prob. F(2,59)	0.5883
Obs*R-squared	1.194118	Prob. Chi-Square(2)	0.5504

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9.

ب.**اختبار الاستقرارية الهيكلية باستخدام (Cusum Squares، Cusum):**من خلال اختبار (Cusum Squares،Cusum) نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي عند مستوى معنوية (0.05%)داخل حدود القيم الحرجة وهذا يبين استقرارية معلمات البحث المقدرة.

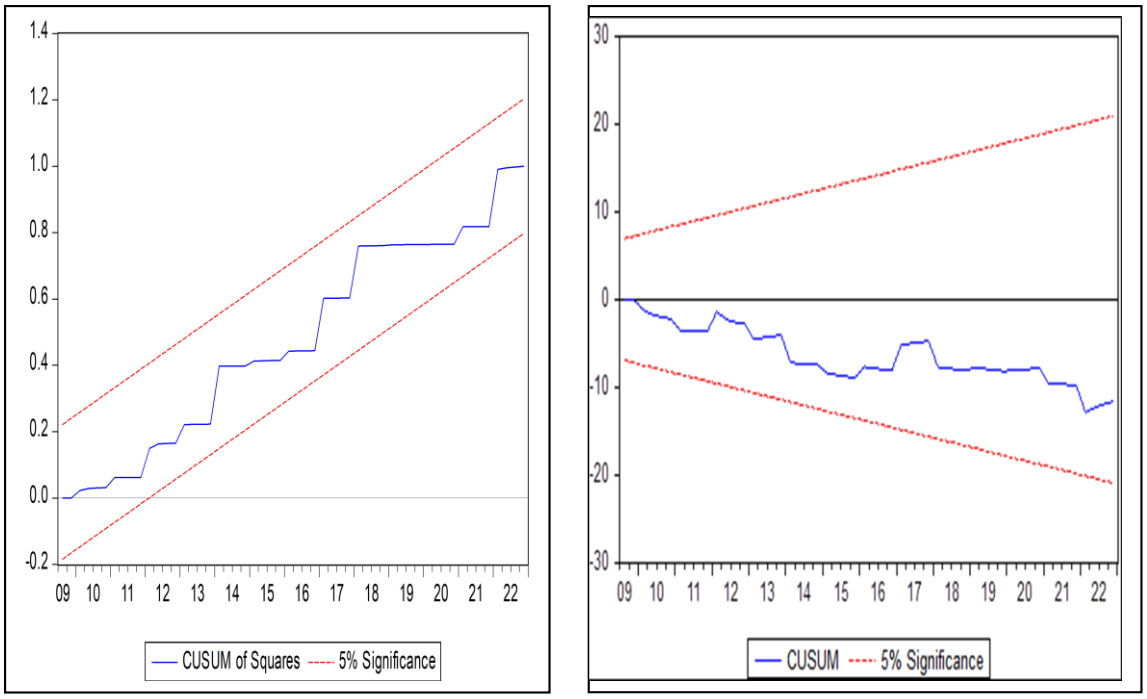

شكل (4): اختبار الاستقرارية الهيكلية باستخدام (Cusum Squares، Cusum)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9.

سادساً. تقدير معلمة تصحيح الخطأ ومعلمات الأجلين القصير والطويل: من خلال مخرجات نتائج الجدول رقم (7) للأجل القصير يظهر أن التغير في الناتج الصناعي للاقتصاد العراقي (y) عند زيادة الائتمان النقدي (x1) والانفاق الاستثماري (x2) وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج الصناعي في نفس العام بمقدار (4.353, 0.828) على التوالي. ومن الواضح ان معلمة الائتمان النقدي والانفاق الاستثماري المقدرات للعام الحالي من معنويات ويوضح ذلك أن الائتمان النقدي والانفاق الاستثماري يمارسان تأثيرهما على ناتج الصناعة التحويلية في الأجل القصير. ايضاً نلاحظ ان معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي وهو يشير إلى سرعة التكيف أي إن نحو (0.12866 -) من الأخطاء في الأجل القصير يتم تصحيحها لبلوغ حالة التوازن في الأجل الطويل.

أما معالم الأجل الطويل المقدرة الانفاق الاستثماري والائتمان النقدي إذ يظهران إنه ليس هناك تأثير معنوي على ناتج الصناعة التحويلية على الأمد الطويل والذي يشير إلى عدم كفاءة

المتغيرين في الاقتصاد العراقي لاسيما في ظل التخصيصات الاستثمارية المنخفضة فضلاً عن الائتمان النقدي المتدني لهذا القطاع.

جدول (7): تقدير معلمة تصحيح الخطأ ومعلمات الأجلين القصير والطويل

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: Y				
Selected Model: ARDL(1, 1, 1)				
Date: 08/25/24 Time: 21:28				
Sample: 2006Q1 2022Q4				
Included observations: 67				
Cointegrating Form		**مرونات الأجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ**		
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
D(X2)	0.828802	0.220429	3.759955	0.0004
D(X1)	4.353441	1.443511	3.015869	0.0037
CointEq(-1)	-0.128664	0.053804	-2.39135	0.0137
Cointeq = Y - (-1.7594*X2 + 15.4499*X1 + 51051.7518)				
Long Run Coefficients			**مرونات الأجل الطويل**	
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
X2	-1.75936	2.431876	-0.72346	0.4722
X1	15.44994	14.27552	1.082268	0.2834
C	51051.75	27779.73	1.837734	0.071

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. ضعف في نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي على الرغم من التطور الكمي في حجم مؤسسات هذا القطاع.
2. إن حجم التخصيصات الاستثمارية والائتمان النقدي المخصص لهذا القطاع كانت متدنية لاترتقي بحجم ومكانة هذا القطاع.
3. من خلال النتائج القياسية لوحظ استقرارية متغيرات البحث بعد أخذ الفروق لها، ولهذا تم استخدام منهجية (ARDL).
4. كما تبين أن معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي وهو يشير إلى سرعة التكيف أي إن نحو (0.12866 -) من الأخطاء في الأجل القصير يتم تصحيحها لبلوغ حالة التوازن في الأجل الطويل، أما معالم الأجل الطويل المقدرة الانفاق الاستثماري والائتمان النقدي إذ يظهران أنه ليس هناك تأثير معنوي على الناتج الصناعي على الأمد الطويل والذي يشير إلى عدم كفاءة المتغيرين في الاقتصاد العراقي.

ثانياً. التوصيات:

1. العمل على تطوير قطاع الصناعة التحويلية وزيادة نسبة اسهامها في الناتج المحلي الاجمالي لما لهذا القطاع من أهمية استراتيجية في الاقتصاد العراقي مع الأخذ بالحسبان توقعات مخاطر السوق النفطية من خلال الاعتماد على مورد واحد وهو النفط الخام الذي يعتمد على متغيرات داخلية وخارجية تنعكس على أسعاره ومن ثم على ايراداته التي تغذي الموازنة العراقية.
2. على صناع القرار الاقتصادي العمل على تشجيع المشاريع الصناعية ذات الطابع التصديري وتسهيل عملية الائتمان المصرفي لأصحاب المشاريع.
3. تطوير آليات الشراكة بين القطاع العام والخاص وتشجيع جذب الاستثمارات في العديد من انشطة هذا القطاع المختلفة.
4. يتوجب على الحكومة العراقية تخصيص مبالغ مالية من الانفاق الاستثماري لنمو قطاع الصناعة التحويلية الأمر الذي يسهم بنمو الناتج غير النفطي.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية السنوية للمدة (2006-2022)، المديرية العامة للإحصاء والابحاث.
2. جبر، فلاح سعيد، (2001)، واقع الصناعة العربية ومستقبلها في ظل العولمة، وثيقة اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا لاستعراض السياسات الصناعية الرامية الى زيادة الانتاجية والقدرة التنافسية المنعقدة في عمان.
3. الجنابي، هيل، ورسلان، رمزي، (2009)، السياسة النقدية والائتمان المصرفي في العراق :دراسة تحليلية .مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد (3).
4. الحكيم، عبد الرحمن (2008)، دور عمليات السوق المفتوحة في التحكم بعرض النقود ومعدلات الائتمان :دراسة على بعض الدول العربية .مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد (1).
5. الحكيم، ميثم فريد راضي، (2008)، أثر الائتمان المصرفي في كفاية رأس المال وفق مقررات بازل (1،2): دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.
6. الريشاوي، محمد جاسم والراوي، محمد مزعل، (2020)، التقييم الاقتصادي لواقع مشاريع الصناعة التحويلية في العراق للمدة 2004-2017 مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (12)، العدد (28).
7. الصيرفي، داليا، (2017)، أثر قطاع الخدمات على القطاع الصناعي والنمو الاقتصادي في فلسطين 2016، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
8. القريشي، مدحت كاظم، (2001)، الاقتصاد الصناعي، ط1، دار وائل للنشر، عمان الاردن.
9. كجه جي، صباح (2002)، التخطيط الصناعي في العراق اساليبه- تطبيقاته- واجهزته، ط1، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، بغداد، العراق.
10. الكناني، زينب كامل عبيد، (2018)، تحليل العلاقة بين الانفاق الاستثماري واجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق (دراسة تطبيقية للمدة 1980- 2016)، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد /جامعة كربلاء، العراق.

11. مصطفى، عبداللطيف وسانية، عبدالرحمن، (2014) دراسات في التنمية الاقتصادية، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت.
12. النداوي، خضير عباس، (2011)، الصناعات الصغيرة في العراق بعد عام 2003 الواقع والتحديات، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد (3).
13. النديم، محمد، (2011)، تقييم كفاءة اداء القطاع الصناعي العام في العراق شركات مختارة للمدة (2000-2009)، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
14. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، احصاءات السكان، بغداد، سنوات مختلفة.
15. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي في العراق، الحسابات القومية، بغداد، سنوات مختلفة.
16. يونس، احلام، واخرون، (2014)، دور المنشآت الصناعية الصغيرة في تنمية الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2011)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (6)، العدد (11).

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. The World Bank. No date, Domestic credit to private sector by banks (% of GDP), International Financial Statistics and data files, World Bank and OECD GDP estimates. url: https://data.worldbank.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS?locations=XL